اذا ذهب المتردد خطوة الى قدامه ثم رجع الى الموضع الاول يصور عليه انه يخطو خطوة
الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول اخلف بالنظر الى الحالة التي عند الخطوة التي
الاولى ولا شك انه اذا كان التقديم والتاخير في رجل واحدة فهي بالحقيقة متعلقان بامر
واحد فما يرد ان معنى المثل تعلق التقديم والتاخير بامر واحد وانه لا يتعين المتردد في قدام
وخلف معا قوله اي من حيث التذكير الخ دفع بهذا الايراد ما اذا وقع التعبير بذكر لفظة يدل
على الفعل اخر مراد فالمه قوله فيه بحث لانه لا يجيء عبارته في الكبرى انه خبير بانه لا وجه لما
جعله بمنزلة قوله في اصطلاح التخاطب قوله اما الاول فكما لما فيه من نوع خفاء وجهالة
وذا الرد لا يجوز في التعريفات ولكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن لا يوجب
جواز ذا الترتيب قوله عن الكلمة الموضوعة لحقيقة من الخطاب موضع غير الخ اي كلمة موضوعة
الموضوع لانه ما يرسن اذا استعير لانف لا انسان وانما كان هذا خاليا عن العلاقة
لان خصوص الوصف المعتبر في المرسن وهو كونه انف ما يرسن غير مراعا اذ لا يعتمد
ذا الرد في انف الانسان ولهذا كان الاولى ان يكون من المجاز المرسل الذي علاقته الاطلاق والتقييد
والتقييد قوله اراد بالوصف الاول الخ عبارة العناوي قوله استعارة وصف الخ يعني به
لا ان المستعار ابو اصول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر
العبارة وان تقول ذا الورد ان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكتسبه
المعنى فلا يتاتى هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون لفظ المشبه
نفسه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الى
الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فتكون اللام في قوله لوصف اخرى داخلا على الوصفة
ناظر الا استعارة قوله باعتبار المراد اي يجب في كل مادة من غير اعتبار امر تخييلي بناء
سبب والوجه ان المراد بكثرة الاعتبارات ان امر التخييل ثم تشبيه باللازم ثم استعارة
لفظ اللازم لانه يشتمل ما ذكره المحشي مع زيادة قوله وهو ان كلا من الخيال الى ان
حاصل هذا التوجيه انما سميت تخييلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال
فسميت باسم مناسب المتعلق بها تامل قوله تلك الاضافة الى اي الذي ادعاه السكاكي
في قوله السابق على ان المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الا
ظفار

٦٤

الاظفار اليها قوله فيما اذا كانت القرينة حالية نحو قوله تقي العلي تنقون جاز القر
ينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى فيجعل لا تقفا استعارة بالكناية عن المر
جو وتجعل لعل قرينة لها قوله لا ان تركه لانه شرك الصحة الخ فيه بحث فان شرك الخ
الصحة المشمول ادعاه لا في نفس الامر وعن الشارح في ذكره ان الحسن انما يتصور بعد وجود
الصحة قوله لو قال المطرب بما الموصوف لكان احسن اذ لا حاجة ههنا الى الاشعار بما
لقسيم الاخير بن قوله الظاهر ان صيغة التفضيل الخ كانه مبني على ما نقل عن المبرد والا
خفش من جواز بناء افعل التفضيل من الثلاثي المزيد فيه كما يعلم استعمال نحو ما فياسا
والجمهور على المنع والتعبير في مثل ذا الوبا تشو مبالغة ثم وجه ما ذكره المحشي انه لا يتاتى
كون ابلغ من المبالغة لا فتقابه اي في الحقيقة مبالغة مع عدم امكان ذا الورد لان فيه من قسم
المفرد ولا مبالغة في المفردات والكلام ههنا انما هو في الحقيقة المفردة جائز مع فيه اسم
ان الحقيقة لا تختص بالمفردات نعم يرد ان المجاز المفرد لا مبالغة فيه في حد نفسه
اذا لم يحمل على غيره لا يفهم منه معنى مفيد ولا ابلغية والمبالغة اذا نسب الى الحقيقة
او المجاز انما يراد بملاحظة التركيب الذي تضمن ذا الورد انه لا مبالغة في الحقيقة في كثير
من المواضع وقيل انما قال ذا الورد لما يورد على الابلغية من انه لا يجوز صرف كلام الله
ورسوله عن الحقيقة ما امكن وكيف ذا الرد ان المجاز ابلغ وجوابه ان ابلغيته اذا
وامر مقتضى الحال والحال في كل منهما انما يقتضي الحمل على الحقيقة وان سلم فالمانع من
الحمل على الابلغ المانع شرعي قوله المشهور ان حقيقة العلوم الخ تامل مقصوده
بهذا الكلام لا ان قول الشارح اي يتصور الخ تفسير يعرف واما قوله على الخ فلم يفسر
وجيز فليس في كلامه ما يخالف المشهور قوله يشكل بالمشاكلة الخ اجيب بانها
ذكرت من المعنوي وان كانت من اللفظي لانها تناسب المطابقة والمقابلة فصرحت
معها قوله لان الفتحة على حركة الفم بدليل ان قبل هذا البيت قوله غدا عدو
والجمر تسعر دابه فلم يتضرم الا والكبا فه لاحمر ولو قال على حركة الرفع لكان احسن
لان الحركة ههنا اعرابية والفتح من القاب البناء قوله ونقل في تفسير الكشاف الخ انه
استشكل في الكشاف وصف الله سبحانه بالاستحياء واجاب بانه جار على سبيل

من التوزيع

Copyright © King Saud University